

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسن

إحاطة إلى مجلس الأمن

(ترجمة غير رسمية)

السيدة الرئيسة، (السفيرة لنا زكي نسيبة - الإمارات العربية المتحدة)

١. لقد ساهم العنف على مدار الشهر الماضي في تذكيرنا مجدداً بالمعاناة التي يعيشها الشعب السوري وبالقضايا التي على المحك في السياق السوري، وذلك بالتوازي مع الجهود الدبلوماسية المتواصلة بشأن سوريا.

٢. لا يزال السوريون يواجهون صراعاً حاداً ومدولاً بشكل كبير. لقد شاهدنا في الايام الاخيرة جولات عدة من الضربات الجوية على مناطق في شمال غربي سوريا من قبل اطراف موالية للحكومة السورية.

وفي هذا الاطار، وصلتنا تقارير مقلقة للغاية، حول ضربة استهدفت سوقا في شمال غربي سوريا، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين. وبحسب بيانات روسية، أن هذه الضربات قد استهدفت مواقع قيادة لمجموعات مسلحة غير شرعية، لتدمير مخازن اسلحة ومسلحين في منطقة خفض التصعيد في ادلب.

لقد شاهدنا ايضا عدة هجمات بطائرات مسيرة، انطلقت من مناطق تُسيطر عليها "هيئة تحرير الشام" المدرجة على لائحة الإرهاب، واستهدفت مناطق تحت سيطرة الحكومة، مما أسفر، حسب التقارير، عن إصابة ومقتل مدنيين.

وفي ذات الوقت، استمر القصف المنتظم والمتبادل بقذائف الهاون والصواريخ والقصف المدفعي عبر خطوط التماس.

وقد شهدنا ايضا، العديد من الحوادث الأخرى المقلقة، حيث وردت تقارير عن ضربات بمُسيرات تركية وقصف مدفعي على مواقع "قوات سوريا الديمقراطية" والحكومة السورية، فضلا عن البنية التحتية المدنية، وقصف "قوات سوريا الديمقراطية" لمواقع تركية؛ في شمال شرقي سوريا.

كما وردت تقارير عن غارات جوية إسرائيلية؛ وحوادث أمنية في جنوب ووسط سوريا. هذا بالإضافة إلى الهجمات المستمرة للجماعات المصنفة إرهابية. وقد أثار المبعوث الخاص بيدرسن مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في اجتماع لمجموعة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في الأيام الأخيرة الحاجة إلى استعادة الهدوء وتثبيتته. ففي النهاية، نحن بحاجة إلى وقف إطلاق نار على المستوى الوطني وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254.

٣. يواجه السوريون أزمة إنسانية مستمرة في التناغم. وقد أكدت خلال اجتماع مجموعة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية هذا الأسبوع في جنيف على ضرورة أن تكون الاحتياجات الإنسانية للسوريين شاغلنا الأساسي وعلى أهمية عدم تسييس العمل الإنساني.

- وهو ما يعني توفير الموارد الكافية: نعبر في هذا السياق عن امتناننا للتضامن والتعهدات السخية في مؤتمر بروكسل لدعم العمليات الإنسانية في جميع مناطق سوريا، ونحتاج إلى تحويل التعهدات إلى مساهمات فعلية في أقرب وقت.

- وهو ما يعني أيضاً ضرورة الوصول، بكافة الوسائل، بما في ذلك عبر الخطوط وعبر الحدود. ونرحب في هذا السياق بقافلة المساعدات الأخيرة التي وصلت عبر الخطوط إلى شمال غرب سوريا. وبينما نفترق من موعد انتهاء التفويض الممنوح بموجب قرار مجلس الأمن لعمليات الإيصال عبر الخطوط، اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على ما ذكره الأمين العام الذي دعا مراراً وتكراراً إلى تمديد التفويض لمدة 12 شهراً، وكذلك الحاجة إلى توجيه المساعدات إلى مختلف جوانب خطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك تعزيز جهود التعافي المبكر.

- وهو ما يعني أيضاً أن الدول التي تفرض عقوبات يجب أن تستمر في البناء على التحركات التي اتخذتها بالفعل في أعقاب الزلازل وتكثيف الجهود لمكافحة الإفراط في الامتثال.

اسمحوا لي أن أشير إلى عبور التلاميذ - بأعداد أكبر من ذي قبل - خطوط التماس لإجراء الامتحانات الشهر الماضي - وهو تطور مرحب به ويُشير وجود رغبة داخلية لدى جميع الأطراف في عدم تسييس قضية إيصال المساعدات وتقديم الخدمات عندما يريدون.

٤. لا يزال السوريون يواجهون أزمة اقتصادية حادة. فبينما شهدت الليرة السورية استقراراً لفترة وجيزة خلال شهر يونيو (حزيران)، إلا أن السوريين العاديين ما زالوا يعانون من آثار ارتفاع معدلات التضخم ونقص الطاقة والوقود. كما يتأثر السوريون من جميع المناطق والخلفيات، وتزداد احتياجاتهم في كافة أنحاء البلاد.

٥. كما تستمر مأساة المعتقلين والمختفين والمفقودين. ويقع تأثير كبير على أسرهم، ولا سيما على النساء والفتيات. يتطلع الكثيرون إلى تصويت الجمعية العامة اليوم على إنشاء كيان جديد معني بقضية المفقودين في سوريا على أمل أن يساهم في تخفيف المعاناة عن للعائلات في جميع أنحاء سوريا وخارجها الذين يطالبون بحقهم في معرفة الحقيقة. دعونا نتذكر أيضاً أن الآلاف ما زالوا عرضة للاحتجاز التعسفي، ويتعرضون للمخاطر بشكل يومي. وما زلنا ندعو إلى عمليات إفراج أحادية الجانب وعلى نطاق واسع ودون تأخير. وقد ناشد زملائي الذين شاركوا في الاجتماع الأخير لمجموعة عمل أستانا حول هذا الموضوع الدول الأعضاء ذات التأثير بالضغط من أجل اتخاذ إجراءات بشأن هذه القضية، على نطاق يتناسب مع حجم المشكلة. وسنستمر في إثارة هذه القضية في تواصلنا المباشر مع الحكومة السورية وجميع الأطراف ذات الصلة.

٦. ويجب ألا ننسى أيضاً ملايين السوريين الذين يعيشون في حالة نزوح، داخل سوريا أو خارجها. فلم يشهدوا حتى الآن أي تحول ملموس في الظروف التي قد تمكنهم من العودة بشكل طوعي وآمن وكريم. لقد كان العديد من السوريين ضمن من لقوا حتفهم غرقاً مؤخراً على متن قارب مكتظ في البحر المتوسط وهو تذكير مؤلم بما يُمكن أن يدفع إليه اليأس.

السيدة الرئيسة،

٧. تُسلط العوامل المشار إليها سابقاً الضوء على أهمية أن تُترجم الدبلوماسية المتجددة حول سوريا إلى حلول حقيقية تلمس الاهتمامات المباشرة للشعب السوري، وتُساهم في بناء بعض الثقة بين الأطراف، والمضي قدماً نحو حل سياسي وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254. لقد نقلنا هذه الرسالة في اتصالاتنا على مدار الشهر الماضي.

٨. التقى المبعوث الخاص بيدرسن الشهر الماضي بهيئة التفاوض السورية في جنيف، وبمسؤولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أوروبية في باريس؛ والتقى بالممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي وكبار المسؤولين الأوروبيين في بروكسل؛ وكذلك بوزراء خارجية الأردن، العراق، لبنان، مصر ومسؤولين رفيعي المستوى في إيطاليا. ويتطلع المبعوث الخاص إلى استمرار التعاون الوثيق مع مجموعة الاتصال العربية.

٩. كما زار المبعوث الخاص موسكو حيث التقى بوزير الخارجية الروسي ومسؤولين كبار آخرين. وحضر اجتماعات كبار المسؤولين في أستانا، حيث التقى بنواب وزراء خارجية إيران وروسيا وتركيا

ووفود الحكومة السورية والمعارضة. وعقدت إيران وروسيا والحكومة السورية وتركيا اجتماعاً رابعاً في أستانا.

١٠. يتضح من هذه الاتصالات أن الانتقال من النية إلى العمل الفعلي يتطلب انخراطاً حقيقياً ومرونة والتزاماً من عدد من الجهات الفاعلة وليس جهة واحدة. فحتى أكثر الخطوات تواضعاً - التي تهدف لتحسين حياة السوريين والمضي قدماً على المسار السياسي - ستتطلب اتخاذ إجراءات من عدد من الأطراف المختلفة - ولكل من هذه الأطراف أيضاً القدرة على التعطيل إذا تم استبعادها. لذلك فقد رحب المبعوث الخاص بالاهتمام المتزايد بسوريا ويواصل السعي إلى تحقيق أقصى قدر من التماسك والتنسيق والتكامل بين الجهود الدبلوماسية الجارية، وإلى إشراك الأطراف السورية وجميع الأطراف الرئيسية بشكل مباشر كميشرين للعملية السياسية.

السيدة الرئيسة،

١١. في هذا الصدد، يواصل المبعوث الخاص جهوده لاستئناف عمل اللجنة الدستورية. فلا بد من تجاوز القضايا التي تحول دون انعقاد اجتماعات اللجنة، وأن تستأنف اللجنة عملها وأن تحقق تقدماً في المضمون وفي وتيرة العمل. نقدر الأفكار المطروحة للتغلب على العقبات ونواصل الاتصالات مع كل الأطراف المعنية لاستئناف عمل اللجنة الدستورية في جنيف.

١٢. أما فيما يتعلق ببناء الثقة، فإن مسألة اللاجئين والنازحين السوريين هي أحد القضايا الأخرى محل الاهتمام المشترك. رسالتنا في هذا الشأن شديدة الوضوح وهي: ضرورة التمسك بمبدأ العودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين. فالطريق للمضي قدماً يأتي من خلال اتخاذ الأطراف المعنية خطوات ملموسة بشأن قضايا الحماية وتوفير سبل العيش التي يقول اللاجئون أنفسهم أنها تحول دون عودتهم - وهي إجراءات يُمكن أن تقودنا أيضاً نحو بيئة أكثر أماناً وهدوءاً وحيادية. وهو أمر يواصل المبعوث الخاص بيدرسن التباحث فيه مع الأطراف الرئيسية، والتنسيق بشكل وثيق مع كبار المسؤولين الآخرين في الأمم المتحدة.

السيدة الرئيسة،

١٣. مع تكثيف الجهود الدبلوماسية، تزداد أهمية الاستماع إلى أصوات السوريين أنفسهم. لذلك كان الاستماع إلى آراء ممثلي غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري النسائي في بروكسل محل ترحيب، حيث وجهوا رسالة واضحة ومنسقة نقلوها نيابةً عن مجموعة واسعة من السوريين من الداخل والخارج مفادها: أن السوريون يريدون حلاً سياسياً يحفظ وحدة

واستقرار سوريا ويعيد بناء التماسك الاجتماعي بما يستجيب لتطلعات الشعب السوري، كل الشعب السوري.

١٤. لقد سمعنا رسالة مماثلة في بيروت الأسبوع الماضي حيث التقينا مع مجموعة استشارية من أعضاء غرفة دعم المجتمع المدني، ناقشوا وسائل ملموسة للاستفادة من الديناميكيات الإقليمية الأخيرة لدعم السوريين والعملية السياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 التي يحتاجون إلى رؤية تقدم بشأنها.

١٥. كما اجتمع المجلس الاستشاري النسائي خلال هذا الشهر في جنيف وبروكسل. ويعد التشاور مع النساء أمراً ضرورياً بسبب تأثير الصراع عليهن بشكل خاص، ويجب أن يلعبن دوراً نشطاً في صياغة الحل السياسي. كما أنه من المفيد جداً التشاور مع هؤلاء النساء، اللاتي قدمن رؤى ونصائح جيدة حول الفرص السياسية المتاحة وأيضاً المخاطر المحتملة، بما في ذلك على سبيل المثال أهمية معالجة المخاوف المتعلقة بالحماية في إطار أي جهود ناتجة عن التحركات الإقليمية.

السيدة الرئيسة،

١٦. كما ذكر المبعوث الخاص، لن نتمكن من القول بأن الفرصة الحالية قد تم اغتنامها إلا عندما نرى الثقة تُبنى على الأرض وعندما تُستأنف عملية سياسية حقيقية. وحتى الآن لا يمكننا القول إن الفرصة قد تم اغتنامها. ولم تُسفر التحركات الدبلوماسية عن نتائج ملموسة. لكن الفرصة لا تزال قائمة. ويواصل المبعوث الخاص النظر في واختبار إمكانية توظيف الزخم الدبلوماسي للدفع تجاه تنفيذ جميع جوانب القرار 2254، بما في ذلك من خلال تدابير بناء الثقة خطوة مقابل خطوة واستئناف عمل اللجنة الدستورية. ونأمل أن نواصل، في الأسابيع المقبلة، العمل بشكل أكبر، وبمزيد من الوضوح والتحديد، حول كيفية بناء الثقة، واستئناف العملية السياسية السورية- السورية وتنفيذ القرار 2254. نتطلع إلى مواصلة العمل مع الأطراف السورية والعربية والدول أطراف عملية أستانا والدول الغربية حول هذه القضايا، لتعزيز التنسيق والمضي قدماً نحو حل سياسي بقيادة وملكية سورية يعيد لسوريا سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويُلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، كل الشعب السوري.